تسييس الاقتصاد.. الجذور الحقيقية للحرب التجارية بين أمريكا والصين

أ.د. دينغ لونغ **

يُشير مصطلح تسييس الاقتصاد في إطار الأمن، إلى عملية تقوم بها الدولة من خلال خطاب أمني بتحويل القضايا الاقتصادية، التي كانت في الأصل خارج نطاق الأمن، إلى مشاكل أمنية، وعندما تعتقد دولةٌ ما أن التعاون الاقتصادي قد يُضعف مصالحها الشاملة في التنافس بين القوى الكبرى، أو عندما تواجه صدمات كبيرة في العلاقات الدبلوماسية، غالبًا ما يُهيمن المنطق الأمني على المنطق الاقتصادي.

وفي هذه الحالة، يجري ربط القضايا الأمنية والاقتصادية عمدًا، ولا تعد العلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة تعمل كـ«صمام أمان» يثبّت العلاقات الثنائية؛ بل إنها بدلًا من ذلك تتحول إلى «تهديد أمني» مُحتمل، وتصبح ذريعة لتعطيل العلاقات الثنائية أو تقويضها. في هذه المرحلة، قد يُستخدم الاعتماد الاقتصادي المتبادل أيضًا كأداة لتعزيز المصالح الاستراتيجية والانخراط في مناورات جيوسياسية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وبفضل التقدم السريع للعولمة الاقتصادية، شُكّلت تدريجيًا علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول. ومع ذلك، لم تُغيِّر إمكانية المنفعة المتبادلة وعلاقات الاعتماد المتبادل هذا المنطق التنافسي بين الدول، وخاصةً بين القوى الكبرى. وفي السنوات الأخيرة، مع استمرار اضطرابات الوضع الدولي، تشير النزاعات -مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والنزاع الروسي الأوكراني، والحرب التجارية الصينية الأمريكية- إلى وجود تناقض حادّ بشكل متزايد في العالم الواقعي بين الروابط الاقتصادية والتجارية الوثيقة وتدهور العلاقات السياسية؛ مما زاد من تعمُّق مُعضلة الأمن. في هذا السياق، بدأت بعض الدول في تعطيل أو حتى تسليح علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل التي يفترض أن تكون متبادلة المنفعة، بهدف أساسي يتمثل في احتواء تطور الخصم وتوسيع قدرتها التفاوضية في الشؤون الاقتصادية والأمنية.

ولا يتوقّف استنتاج الولايات المتحدة لـ«التهديد الصيني» على ما إذا كانت الصين قد أظهرت حُسن النية بشكل مناسب، ولا على الحجم الإجمالي للتجارة بين البلدين؛ بل يعتمد على ما إذا كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية مفيدة للحفاظ على هيمنتها، ويعتمد على درجة التنافس والتقويض التي يشكّلها صعود الصين لهيمنة الولايات المتحدة. ولفترة طويلة في الماضي، اعتقدت الصين والولايات المتحدة أن علاقة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهما يمكن أن تكون بمثابة صمام أمان للعلاقات السياسية بين البلدين، ووُجِّه إجماع حول إدراك المكاسب مقابل التكاليف. خلال هذه الفترة، نادرًا ما تأثّرت العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بالمشكلات السياسية والأمنية، ولعبت الروابط الاقتصادية والتجارية الوثيقة دورًا في تخفيف حدة العلاقات بين البلدين وحل النزاعات. ومع صعود الصين، امتدّت التناقضات بين الولايات المتحدة والصين من المجال السياسي إلى المجالين الاقتصادي والأمني. أصبحت الولايات المتحدة تدريجيًا غير راضية عن المكاسب النسبية في علاقة الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الصين؛ حيث إن فوائد التعاون الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة ستضر بالمكاسب الشاملة لها في التنافس على القوة.

وبصفتها دولة مهيمنة، تسعى الولايات المتحدة إلى الحصول على مزايا غير مُتناظرة في الاعتماد الاقتصادي المتبادل؛ حيث تُولي اهتمامًا أكبر للمكاسب النسبية مقارنة بالمكاسب المطلقة في علاقتها الاقتصادية مع الصين. لديها الحافز والقدرة على تحقيق السعي للقوة من خلال تسييس العلاقات الاقتصادية مع الصين.

من وجهة النظر الأمريكية، تمثل الصين ٥٠٪ من إجمالي عجز التجارة الخارجية الأمريكية، وهي أكبر مصدر للعجز التجاري الأمريكي. وإذا استمرت الولايات المتحدة في التجارة مع الصين، فلن يؤدي ذلك فقط إلى زيادة العجز التجاري مع الصين؛ بل سيؤدي أيضًا إلى تدفُّق التقنيات الأمريكية الحساسة إلى الصين؛ مما يعزز صعود الصين. من ناحية أخرى، ونظرًا لأن الولايات المتحدة لا تزال تحتل موقعًا مُهيمنًا في الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الصين، فإن الصين تتمتّع بحساسية وضعف أكبر تجاه الاعتماد الاقتصادي المتبادل الثنائي. وفي حالة اندلاع صراع اقتصادي بين البلدين، ستتكبّد الصين خسائر أكبر.

ومع ذلك، هناك علاقة اعتماد اقتصادي متبادل وثيقة وطويلة الأمد بين الصين والولايات المتحدة، مع اتّصال عميق في سلاسل التوريد والإنتاج العالمية، وارتباط قوي للمصالح الثنائية. وإذا قامت الولايات المتحدة، دون مبرّر، بتقويض العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية باستخدام وسائل اقتصادية هجومية متنوعة، فلن يؤدي ذلك فقط إلى معارضة من مختلف جماعات المصالح والمواطنين العاديين داخل الولايات المتحدة؛ بل سيؤدي أيضًا إلى استياء الحلفاء والشركاء الاستراتيجيين، وسيكون من الصعب الحصول على دعم وتأييد المجتمع الدولي. لذلك، في عملية قرار الولايات المتحدة عرقلة صعود الصين باستخدام الوسائل الاقتصادية، أصبح تسييس الاقتصاد وسيلة رئيسية للحفاظ على الهيمنة، وتفسير السلوك، وتوحيد الإجماع، والتنفيذ القسري.

بالعودة إلى تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية بين الصين والولايات المتحدة من عام ٢٠١٨ حتى الآن، يُعد تسييس الاقتصاد سِمة مشتركة للسياسة الاقتصادية تجاه الصين في إدارتي ترامب وبايدن. قبل بدء التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة في عام ٢٠١٨، سلطت الولايات المتحدة الضوء على «التهديد الصيني» في ٣ وثائق أمنية صدرت عام ٢٠١٧؛ وهي: تقرير الاستراتيجية الأمنية القومية، وتقرير استراتيجية الدفاع الأمريكي لعام ٢٠١٨، ومراجعة الوضع النووي؛ حيث لم تُعرَّف الصين فقط على أنها «تحدٍ كبير» للازدهار والأمن الأمريكي؛ بل شدّدت تحديدًا على أن الأمنَ الاقتصادي هو الأمن القومي.

في التوتّرات التجارية الصينية الأمريكية، أطلق ترامب «تحقيقات ٢٣٢» و«تحقيقات ٣٠١» على المنتجات الصينية المصدّرة إلى الولايات المتحدة، واعتبر الصين «منافسًا استراتيجيًا» للولايات المتحدة، واستمرّ في الترويج لـ«التهديد» الذي تمثّله الصين للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه، بحاجة مقاومة «الغزو الاقتصادي الصيني»، فرض رسوم جمركية باهظة على الصين، وفرض قيود على الاستثمار، وبدأ بشكل قوي عملية «الانفصال الاقتصادي» مع الصين. من خلال ممارسات إدارتي ترامب وبايدن، أصبح منطق تسييس الاقتصاد الأمريكي الآن ناضجًا تدريجيًا؛ حيث أصبحت سياسته الاقتصادية الخارجية أكثر استهدافًا، ويمكن تطبيقها بشكل أكبر في الضربات والانفصال عن الصين في مجالات تجارية محدّدة؛ مما يشكل تحديات حقيقية لاقتصاد الصين وتنميتها، وحظيت بشكل عام بدعم الأوساط الاستراتيجية والجمهور الأمريكي. لكن السياسات الأحادية لتسييس الاقتصاد الأمريكية قوَّضَتْ إلى حدٍ كبير استقرار سلاسل التوريد العالمية، وأثارت مخاوف دول أخرى من تدخُّل الولايات المتحدة وتأثيرها على استقلاليتها، وأضعفت إلى حدٍّ كبير الثقة في سلاسل التوريد التي تقودها الولايات المتحدة، كما جعلت الولايات المتحدة نفسها تواجه مشاكل تضخم وخسائر في الرفاهية أكبر من تلك التي تواجهها الصين.

ومن المرجّح أن تتعمَّق حدة اتجاه الولايات المتحدة نحو تسييس الاقتصاد، ويستمر ارتفاع خطر تسليح الاعتماد الاقتصادي المتبادل. في مواجهة ذلك، تسعى الصين إلى الحفاظ على الثبات الاستراتيجي، والتركيز على المدى الطويل، وصياغة الوضع المواتي بنشاط، واستقرار اتجاه التنمية. أولًا: تعمل الصين على تحديد شامل لنقاطها الحساسة والهشة في شبكة الاعتماد العالمي، وتحسين آليات مكافحة العقوبات والاستجابة للمخاطر. ثانيًا: تسعى الصين إلى تعزيز التقدّم المتزامن للسيطرة الذاتية على التقنيات الرئيسية، وتحسين هيكل سلاسل التوريد، وتنويع الأسواق، وتعزيز القدرة على تحمّل الضغوط والمرونة الاستراتيجية للنظام الاقتصادي المحلي. ثالثًا: يتعيّن على الصين توسيع التعاون متعدّد الأطراف بشكل أكبر، لوضع أساس لبلورة فضاء استراتيجي سلمي ومستقرّ ومستدام. وأخيرًا.. كقوةٍ رائدةٍ في الجنوب العالمي، يجب على الصين أن تُطلق المبادرة لنظام اقتصادي وتجاري دولي قائم على الانفتاح والتعاون والقواعد، ووضع حدّ لاتجاه التسييس، وطرح حلول صينية في إعادة بناءً نظام الثقة العالمي للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي بناء على التعاون الدولي متعدّد الأطراف.

** أستاذ بمعهد الدراسات شرق الأوسطية في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، الصين

السفن والموسيقى السلطانية العُمانية تسجل إنجازات دولية

د. أحمد بن علي العمري

تُمثِّل السفن السلطانية العُمانية، خاصة سفينة «شباب عُمان الثانية»، سفنًا للسلام والتراث البحري العريق للسلطنة، وقد حققت إنجازات عالمية مبهرة؛ فقد فازت بجائزة الصداقة الدولية في مهرجان الحرية للسفن الشراعية الطويلة بهولندا، وحازت المركز الأول في المستوى العام في سباق السفن الشراعية بين الدنمارك والنرويج، وكذلك جائزة أفضل سفينة دولية مشاركة في المهرجان البحري بمدينة آلبورج الدنماركية.

وقد نشرت السلام في رحلتها الدولية الرابعة «صواري المجد والسلام» عام ٢٠١٩، زارت خلالها ١٢ دولة، ورست في ١٧ ميناءً أوروبيًا، وقطعت ١٥,٣٦٤ ميلًا بحريًا، واستقبلت على متنها ٢١٠,٧٠٠ زائر. وقد نشرت التراث العُماني الأصيل عبر معارضها المتنقلة لتعكس تاريخ عُمان البحري العريق، وتوثّق دورها في مدّ جسور السلام للعالم، وهي الرسالة التي آمنت بها سلطنة عُمان وأرسلتها إلى جميع أنحاء العالم، وقد كُرّمت السفينة في عدة محافل دولية داخليًا وخارجيًا.

وإذا ما انتقلنا إلى الفرق الموسيقية العسكرية العُمانية، فسوف نجد أن سلطنة عُمان تمتلك فرقًا عسكرية مرموقة شاركت في العديد من المحافل الدولية، وحققت إنجازات عالمية بارزة. ولنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: فرقة موسيقى الجيش السلطاني العُماني التي تأسست عام ١٩٧٤م، وقد حققت المركز الأول في مسابقة المشاة والانضباط العسكري بإسكتلندا عام ٢٠٢٤م، متغلبة على ١٢٨ فريقًا عالميًا.

أما فرقة الحرس السلطاني العُماني، التي أُنشئت عام ١٩٧٢م، فقد شاركت في مهرجان «تاتو» بأدنبره، كما قدّمت عروضًا في قصر وندسور البريطاني للملكة إليزابيث الثانية.

بينما فرقة البحرية السلطانية العُمانية، التي أُنشئت عام ١٩٨٣م، فقد شاركت في احتفالات ماليزيا الملكية، وأيضًا في مهرجانات السفن الشراعية بفرنسا.

أما فرقة الخيالة السلطانية العُمانية، التي أُنشئت عام ٢٠٠٩م، وهي الفرقة الوحيدة في العالم التي تعزف الموسيقى على الجمال، فقد مثّلت السلطنة في مهرجانات روسيا والإمارات.

وفي مهرجان دار الأوبرا السلطانية، شاركت ٨ فرق عُمانية مع فرق من الأردن والنمسا، وقد عزفت ألحانًا تراثية عُمانية مثل: «يا صانع صنع لي طيارة»، وأيضًا رقصة «البرعة".

وفي مسابقات إسكتلندا، حصلت فرق الجيش السلطاني العُماني على المركز الخامس في العزف (٢٠٢٤م)، وقد وصف عمدة جلاسجو أداءها بأنه رائع ومذهل.

وفي مهرجان النمسا للموسيقى العسكرية ٢٠٢٤م، شاركت فرقة مشتركة من الجيش وسلاح الجو والبحرية السلطانية بدعوة رسمية نمساوية.

وتُبرز هذه المشاركات دور عُمان المتميز في المزج بين التراث المحلي العُماني، كالعزف على الجمال أو أداء الرقصات التقليدية، والموسيقى الكلاسيكية العالمية. ولا ننسى أبدًا فرقة سلاح الجو السلطاني العُماني الرائعة.

كذلك فإن مشاركة فرق من خارج السلطنة، كالفرقة الأردنية والفرقة النمساوية، إضافة إلى المشاركات الخارجية للفرق العُمانية، تبيّن الدور المحوري الذي تقوم به السلطنة في هذه المجالات.

إن هذه الإنجازات المذهلة والمبدعة، سواء في المجال الفني أو البحري، إنما هي رسالة سلام ومودة وامتداد لحضارة عُمانية ضاربة في جذور التاريخ، كانت وما زالت إلى يومنا هذا تدعو للانفتاح والحوار الحضاري والتآلف والانسجام بين شعوب العالم.

ولا تزال السفن والموسيقى السلطانية العُمانية تحقق إنجازات غير مسبوقة ونجاحات مبهرة.

إن هذه الإنجازات امتداد لتاريخ عُمان البحري وإرثها الحضاري. وعلى رأس ربابنة عُمان التاريخيين يأتي الملاح العُماني الشهير أحمد بن ماجد، الذي أضاف في مخطوطته تقاسيم جديدة للكرة الأرضية. وهنا تحضر أغنية الفنان العُماني الراحل سالم بن علي سعيد، التي غنّاها أمام قادة دول مجلس التعاون الخليجي في أول اجتماع خليجي لهم بدولة الكويت الشقيقة، والتي يقول مقطع منها:

لمن السفائن والعباب وراها مثل الغبارِ
ومن الرجال المبحرين بكل عزم واقتدارِ
العابرون جوانب الدنيا بأشرعة الصواري
هذا ابن ماجد والعُمانيون أسياد البحارِ

وإذا كانت الفرق الموسيقية السلطانية قد حققت إنجازات يُشاد بها، فهذا لم يأتِ من فراغ؛ وإنما بتوجيهات سامية من السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- ودعم متواصل وتوجيهات مباركة من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- وقيادته للنهضة المُتجدِّدة التي انطلقت مع بداية عام ٢٠٢٠.

ولا ننسى القيادات العسكرية الباسلة التي توالت على قيادة شتى الأسلحة العسكرية المختلفة؛ سواء في الجيش السلطاني العُماني، أو سلاح الجو، أو البحرية، أو الحرس السلطاني، وكذلك شؤون البلاط السلطاني، وإذا كان لا بُد أن نذكر اسمًا في هذا المقام، فهو العميد أول رامس العويرة، الذي بنى الأساس ووثّق قواعده، وتابع تأسيسه حتى وصل لما هو عليه.

لقد رفعت السفن والموسيقى السلطانية العلم العُماني عاليًا خفّاقًا في جميع المحافل الدولية، وكانت الأشرعة والصواري والعزف الموسيقي العُماني رسائل سلام ومودة ومحبة لنشر الوئام للعالم أجمع.

والسؤال المُحيِّر الآن: لماذا لم نحقق هذه الإنجازات الدولية في كرة القدم، أو اليد، أو الطائرة، أو التنس، أو ألعاب القوى بشتى صنوفها، أو حتى في السنوكر والبلياردو وسباقات السيارات أو الجولف؟ أعتقد، وربما كثيرون يتفقون معي، أن بنية الأساس لم تكن قوية كما في السفن والموسيقى، أو أن الجهود لم تُبذل بالجدية والإخلاص الكافيين، وربما لم تستند إلى التاريخ والعراقة العُمانية كما ينبغي، واعتمدت على نظريات حديثة لا تمت للمجد والتاريخ العُماني بصلة.

حفظ الله عُمان وسلطانها وشعبها.

ديموغرافية الجامعات

سالم بن حمد الحجري

تسعى الجامعات في كل أصقاع المعمورة إلى تعزيز ثقافة التنوع والتعددية الفكرية في كوادرها الأكاديمية والطلابية، إذ يسهم ذلك في تطور البيئة الشاملة للتعليم من خلال استقطاب الكوادر الأجنبية ذات جودة تمتاز بالمهارات والقدرات والثقافات من مختلف الحضارات، فكيف يسهم ذلك في تطوير منظومة الجامعات؟ وهل يؤثر هذا التوجه في سياسة توظيف الكوادر التدريسية المحلية؟ وكيف يمكن للجامعات تحقيق التوازن المنشود؟ اهتم علماء الأنثروبولوجيا بالاختلاف الثقافي بين المجتمعات الإنسانية باعتباره تنوعا يسهم في بناء وعي الإنسان وثقافته وتطوره، كما تعد الجامعات والمؤسسات التعليمية الوعاء الذي يشكل ذلك الوعي الإنساني الثقافي ويكسب الفرد المنتمي له القيم السلوكية والمبادئ والأخلاق التي بدورها تنتقل للمجتمعات عبر أجيال من المخرجات الطلابية. لذلك تحرص الجامعات على تعزيز مجتمعها الداخلي بالكادر الأكاديمي المُتنوِّع ثقافيًا ذي اتجاهات وثقافات ومعارف وعادات اجتماعية مختلفة، وخلق بيئة تعليمية متعددة المشارب والطبائع من جنسيات مختلفة، وتشجيع التفاعل الاجتماعي بين أطياف المجتمع الجامعي وفرص التواصل والتبادل الثقافي، والاحترام المتبادل لثقافة الآخر وقيمِهِ وأساليب حياته وعرقه ودينه. وهذا لا شك أنه مسلك له فوائد جمة منها اكساب منتسبي الجامعات مهارات التواصل والحوار وتعدد الثقافات، كما إن المخرجات الطلابية تتصف بالمهارات الدولية المعاصرة كالتفكير النقدي للمشكلات والتحديات الدولية وفهم التحولات الإقليمية والعالمية.

كذلك تجلب الخبرات الدولية من الكوادر الأكاديمية خلاصة تجاربها وإنتاجها في البحوث العلمية الريادية، وعصارة أساليب الفكر التدريسي الفعال بما يسهم في بناء بيئة تعليمية متطورة ومستدامة، بالإضافة إلى أن استقطاب النخبة من أعضاء هيئة التدريس يرفع من قيمة ودرجة الجامعة في التصنيفات الدولية لأفضل الجامعات منها تصنيف «QS» العالمي وتصنيف شنجهاي وتصنيف تايمز؛ حيث يُسهم ذلك في تحقيق الجامعة أفضل وأعلى مستويات التفوق الأكاديمي.

قد تكون الصورة النمطية المعتادة لدى الكثير أن الوظائف الأكاديمية في الجامعات يجب أن تكون حِكرًا على الكوادر التدريسية من أبناء الوطن، وأنه لم يعد هناك مُبرِّر للتعاقد مع الكوادر الأجنبية، وهذا فهم مغلوط للبيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي التي يُقاس تطورها وتقدمها بعدة جوانب منها التنوع والتعدد الثقافي والإثني لجنسيات الكادر التدريسي، وربما يكون مُبرِّر ذلك أعداد الباحثين عن عمل من مخرجات التعليم العالي وحاملي المؤهلات التعليمية العليا.

والمقال هنا لا يعارض ذلك؛ بل يوجه إلى دعم توظيف الكادر التدريسي العُماني ذي الكفاءة ليكون جنبًا إلى جنب مع الكادر الأجنبي ذي الكفاءة المضاعفة والجودة العالية التي ترفع من شأن الجامعة وتُحسِّن بيئة التعليم فيها، وتتحقق القيمة المضافة لها، وهذا يقع على عاتق ومسؤولية إدارات الجامعات في تحقيق التوازن المطلوب وانتهاج سياسات الاستقطاب المبنية على معايير الجودة والكفاءة، ووفقًا للسياسات المالية التي تنتهجها الجامعات؛ سواء الحكومية أو الخاصة.

تصريحات نتنياهو: إحياء لمشروع هرتزل التوسعي

خالد بن سالم الغساني

في تصريحات مُستفِزة ومعبّرة عن أهداف المشروع الصهيوني ونوايا سلطات الاحتلال، أعرب المجرم نتنياهو عن ارتباطه برؤية ما يُسمى بـ«إسرائيل الكبرى»، التي تشمل أجزاءً من أراضٍ عربية في سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر والسعودية، معتبرًا أن هذه الرؤية تمثل جزءًا من الطموحات التوسعية للدولة الإسرائيلية.

هذه التصريحات، التي جاءت في سياق الحرب الدائرة على قطاع غزة منذ أكثر من عامين، لا يمكن اعتبارها كلامًا سياسيًا عابرًا لمجرم حرب وفصل عنصري، وتجاوزها على أنها جزء من ممارسات الكيان المحتل ومتطرفيه في إطار حربهم النفسية المرافقة لحروبهم التدميرية والتوسعية المستمرة، أمرٌ خطير.

الأمر أعمق من ذلك بكثير، وينبغي الوقوف أمامه والتصدي له بحزم، باعتباره يعكس عمقًا استراتيجيًا يهدف إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، مستندًا إلى أيديولوجيا صهيونية قديمة تعود إلى مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل عام ١٩٠٤م، الذي رسم في كتاباته واجتماعاته قبل وفاته خطة لدولة يهودية لا تقتصر على فلسطين التاريخية فحسب؛ بل تمتد لتشمل أراض عربية مجاورة تحت شعار «من النيل إلى الفرات»، معتبرًا ذلك ضروريًا لضمان أمن وتوسع الدولة اليهودية المستقبلية.

هذه الرؤية، التي طوّرها لاحقًا مفكرون صهاينة، ورددها وآمن بها وحاول ترسيخها زعماء الكيان المحتل ومساندوه، تبدو اليوم وكأنها بدأت تتحقق عمليًا من خلال سياسات نتنياهو، الذي يواجه اتهامات داخلية ودولية بمحاولة الاستفادة من الصراعات الإقليمية لتحقيق هذه الطموحات.

إن معنى هذه التصريحات يتجاوز الإعلان السياسي إلى إشارة واضحة لمخطط توسعي يهدف إلى ضم أراضٍ عربية، مستغلًا الضعف الإقليمي الناتج عن الصراعات الداخلية والتوترات المستمرة في بعض الدول العربية، والتي خُلقت في الأصل من قبل الحركة الصهيونية الساعية لتحقيق ذلك، وقد تكون بوابة لنفوذ أكبر.

وفي سياق الحرب على غزة، التي أسفرت عن عشرات الآلاف من الضحايا وشردت مئات الآلاف وأحدثت دمارًا واسعًا، فإن «النتن» كما يبدو يستخدم الغطاء العسكري لتحقيق أهداف أوسع، مثل السيطرة على الضفة الغربية وغزة كخطوة أولى نحو «إسرائيل الكبرى». وليس هذا النهج جديدًا، إذ سبق أن أثار نتنياهو نفسه جدلًا واسعًا بإحياء هذه الخطة، الأمر الذي يعزز معنى أن الحرب الحالية جزء من استراتيجية طويلة الأمد سعت وتسعى إليها سلطات الكيان المحتل، لإضعاف الدول العربية المجاورة وفرض واقع جديد.

الخطورة تكمن في أن هذه التصريحات لا تهدد السيادة العربية فحسب؛ بل تزيد من خطر التصعيد الإقليمي؛ فقد أدت إلى ردود غاضبة من المملكة العربية السعودية التي أكدت رفضها «الأفكار الاستيطانية والتوسعية»، وجمهورية مصر العربية التي طالبت بتوضيحات وأعلنت رفضها لأي تهديد لاستقرار المنطقة، والمملكة الأردنية الهاشمية التي حذرت من أن نتنياهو يجرّ المنطقة إلى حرب شاملة، كما أصدرت الخارجية العراقية بيانًا نددت فيه بتلك التصريحات، واعتبرتها استفزازًا صارخًا لسيادة الدول وانتهاكًا فاضحًا للقانون الدولي، إضافة إلى الجامعة العربية التي اعتبرتها تهديدًا للسلم الإقليمي.

إن تحقيق مثل هذه الرؤية يعني تفكيك الدول العربية وزيادة النزاعات وتعزيز الاستعمار الاستيطاني، مما قد يؤدي إلى حروب أوسع تمتد إلى أجزاء كبيرة من دول المنطقة، ويضعف كل الجهود الدولية للسلام.

والأهم من كل ذلك أن هذه التصريحات تكشف بوضوح غطاء الضعف العربي الرسمي أمام القتل المُنظَّم في فلسطين؛ حيث تستمر الحرب على غزة دون تدخل عربي فعّال، مما يعكس تواطؤًا ضمنيًا أو عجزًا ناتجًا عن الاعتماد على الدعم الغربي والانقسامات الداخلية. وإن الأنظمة العربية، رغم شجبها للتصريحات، لم تُقدِم على أي خطوة يمكن اعتبارها موقفًا حاسمًا يدفع سلطات الكيان إلى إعادة حساباته. فكل تلك المواقف، كالعادة، لم تتجاوز الكلمات، مما سمح باستمرار الإبادة الجماعية في غزة والضفة الغربية تحت غطاء «الدفاع عن النفس".

هذا الضعف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوسيع نطاق التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإدراج دول رئيسية في المنطقة تحت ضغط أمريكي مستمر، مستخدمًا شعارات السلام واستتباب الأمن كغطاء لتعزيز النفوذ الإسرائيلي وتمرير مخططاته التوسعية.

ودعوات التطبيع التي روّجت لها إدارة ترامب وسخّرت إمكانياتها السياسية والدبلوماسية لتنفيذها، تهدف إلى عزل القضية الفلسطينية وإضعاف المقاومة؛ مما يعزز من خطورة تصريحات نتنياهو بجعلها تبدو قابلة للتنفيذ في ظل غياب رد عربي موحّد. أما الرأي العام العربي، فرغم رفضه للتطبيع، يواجه قمعًا من الأنظمة التي تفضّل الاستقرار الاقتصادي على الدفاع عن السيادة، مما يُعمّق الشعور بالخيانة ويفتح الباب أمام توسع إسرائيلي أكبر.

أمام هذه الخطورة والضعف الرسمي، يتعين على المقاومة الفلسطينية -والعرب عمومًا- اتخاذ خطوات حاسمة لتجاوز هذا الواقع بعد هذه التصريحات الخطيرة. فبالنسبة للمقاومة الفلسطينية، يجب تعزيز الوحدة الداخلية بين الفصائل وتشكيل جبهة موحّدة تركز على المقاومة المسلحة في غزة والضفة، مع الاستفادة من الدعم الشعبي العالمي عبر حملات إعلامية تكشف الطموحات التوسعية الإسرائيلية والضعف العربي. كما يمكن تعزيز القدرات العسكرية من خلال تطوير أساليب حرب غير تقليدية، مثل الهجمات الإلكترونية والصواريخ بعيدة المدى، لردع أي محاولات احتلال إضافية، إضافة إلى بناء شبكات دعم شعبية عربية تتحدى التطبيع.

أما العرب على وجه العموم، فيتعين عليهم تعزيز التضامن الشعبي من خلال حملات مقاطعة اقتصادية لإسرائيل والدول الداعمة لها، مع دعم المقاومة، إضافة إلى تنظيم احتجاجات دولية للضغط على الحكومات الغربية والعربية لوقف التطبيع وفرض عقوبات على إسرائيل.

أما الأنظمة العربية، فإنها مُطالَبة -وبقوة- بتجاوز التصريحات الشجبية إلى إجراءات عملية، مثل تعليق أي اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل وإعادة النظر فيها شرطًا لحل الدولتين، وتشكيل تحالف عسكري إقليمي للدفاع عن الحدود، ورفع قضايا في المحاكم الدولية مثل محكمة العدل الدولية لإدانة الاحتلال وجرائم الإبادة اليومية في غزة، إضافة إلى دعم مبادرات دبلوماسية لإحياء عملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة، وقطع العلاقات مع الدول التي تروّج للتطبيع دون ضمانات فلسطينية.

إن مواجهة خطة هرتزل، التي يعمل نتنياهو بإصرار شديد على تنفيذها اليوم مستندًا إلى الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي اللامحدود من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الاستعماري، واتكاءً على الوهن العربي البيّن، يتطلب وحدة عربية حقيقية تجمع بين المقاومة والدبلوماسية والضغط الشعبي، للحفاظ على السيادة العربية، ووقف عمليات القتل والتدمير في فلسطين، ومنع توسع الاحتلال الذي يهدد الاستقرار الإقليمي بأكمله، مع التركيز على بناء قوة اقتصادية وعسكرية مستقلة تتجاوز الاعتماد على الغرب.

وقديمًا قالوا: «إن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة».. فمتى تكون البداية، إن لم تكن أمس؟!